الصباح الاقتصادية
12
العدد 3443 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 15 ذو الحجة 1440 - الموافق 16 أغسطس 2019
Friday 16 August 2019 - No.3443 - 12 th Year

بلغت حصتها 58.3 في المئة

# «بيتك»: الودائع لأجل «نصيب الأسد» من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية خلال يونيو

## ودائع القطاع الخاص تحت الطلب تراجعت في يونيو على أساس شهري بنسبة 2.6 %

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"بيتك" أبرز التغيرات النقدية في السوق الكويتي، ويولي التقرير الاهتمام بتطور ونمو وداائع القطاعين الخاص والحكومي لدى وحدات الجهاز المصرفي الكويتي وأبرز مؤشراته، ويقدم تحليلاً شهرياً لأبرز متغيرات القطاع المصرفي.

حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية:

ارتفع إجمالي الودائع في يونيو 2019 وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 1.2% متجاوزة للمرة الأولى حاجز 44 مليار دينار كويتي، تزامنا مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 4.8% على أساس سنوي حين سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية في يونيو 2019 نحو 37.9 مليار دينار.

بلغت قيمة النمو السنوي للودائع نحو 505.5 مليون دينار، مدفوعا بارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 1.5%، فيما تراجعت الودائع الحكومية على أساس سنوي بشكل طفيف أي بنسبة 0.8%.

وعند المقارنة على أساس شهري، ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة بلغت 2.6% في يونيو أي مايعادل 935.3 مليون دينار، مقارنة مع 36.2 مليار دينار في مايو عام 2019، فيما تراجعت الودائع الحكومية بنحو 6.2%.

ودائع القطاع الخاص والقطاع الحكومي

ارتفعت حصة الودائع للقطاع الخاص حين مثلت حصة قدرها 84.3% من إجمالي الودائع في يونيو 2019 مقارنة مع 84% في يونيو 2018، بينما تراجعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 15.7% من إجمالي الودائع مقارنة مع 16% في يونيو 2018.

إجمالي ودائع القطاع الخاص:

حققت ودائع القطاع الخاص نمواً في يونيو على أساس سنوي بنسبة 1.5% أي 559.2 مليون دينار حين تخطت حاجز 37.1 مليار دينار كويتي للمرة الثانية وتاتي في يونيو العام الحالي مقارنة مع 36.6 مليار دينار في يونيو العام الماضي، في حين ارتفعت بنسبة 2.6% عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في مايو 2019 الذي بلغ 36.2 مليار دينار.

تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 93.2% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة قليلا عن نسبتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص في يونيو 2018 البالغة نحو 92.4%.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لاجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في يونيو 58.3% من ودائع العملة المحلية مقابل 58% في نفس الشهر من العام الماضي، بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب بنحو طفيف والبالغة نحو 26.3% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في يونيو 2019 مقارنة مع 26.7% في يونيو 2018، بينما حافظت ودائع الادخار على حصتها من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مستحوذة على 15.3% في يونيو من العام الحالي مقارنة مع نفس الحصة من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في يونيو 2018.

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص:

بلغت الودائع تحت الطلب نحو 9.1 مليار دينار في يونيو بزيادة 1.1% على أساس سنوي، وارتفعت ودائع الادخار بنحو 2.6% حين سجلت 5.3 مليار دينار في يونيو 2019، اي بارتفاع قيمته 134.8 مليون دينار مقارنة مع قيمتها في نفس الشهر من عام 2018، بينما ارتفعت ودائع القطاع الخاص لاجل بنحو 3% حين بلغت 20.2 مليار دينار في يونيو مقارنة مع قيمتها في نفس الشهر من عام 2018. وعلى ذلك زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في يونيو على أساس سنوي بنسبة 2.4% حين بلغت 34.6 مليار دينار كويتي. على الجانب الآخر تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الاجنبية بنسبة 9.4% حين بلغت 2.5 مليار دينار في يونيو 2019 مقارنة مع 2.8 مليار دينار في نفس الشهر من عام 2018.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص:

تراجعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في يونيو على أساس شهري بنسبة 2.6%، بينما ارتفعت ودائع الادخار بنسبة 0.5%، فيما ارتفعت الودائع لأجل بنحو 4.9% على أساس شهري.

وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في يونيو على أساس شهري بنسبة 2.1% حين بلغت 34.6 مليار دينار كويتي مقارنة مع 33.9 مليار دينار في مايو 2019. على الجانب الآخر ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 9.1% وصولا إلى 2.5 مليار دينار كويتي مقارنة مع 2.3 مليار دينار في مايو 2019.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي:

بلغت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية 6.9 مليار دينار في يونيو متراجعة على أساس سنوي بنسبة 0.8% بينما تراجعت على أساس شهري بنسبة 6.2% عن حجمها في مايو 2019 البالغ نحو 7.4 مليار دينار.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة ارتفعت إلى 96% من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في يونيو العام الحالي مقارنة مع 94.8% في يونيو العام الماضي، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 4% مقابل 5.2% في يونيو عام 2018.

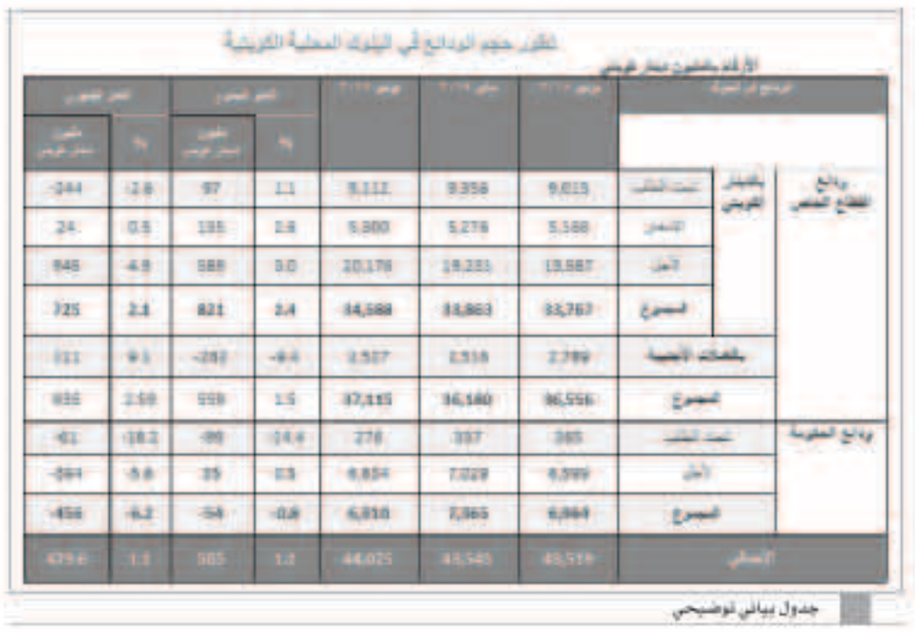

جدول بياني توضيحي

## إجمالي الودائع يتجاوز حاجز الـ44 مليار دينار للمرة الأولى وفقاً لبيانات البنك المركزي

# «العام» ينخفض 47.11 نقطة خلال جلسة «حمراء» للبورصة

جلسة «حمراء» للبورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على انخفاض المؤشر العام 47ر11 نقطة ليبلغ مستوى 6075ر18 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر77 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 170ر8 مليون سهم تمت من خلال 6516 صفقة نقدية بقيمة 33 مليون دينار كويتي (نحو 112ر2 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 27ر12 نقطة ليصل إلى مستوى 4876ر2 نقطة بنسبة 0ر55 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 105ر8 مليون سهم تمت عبر 3262 صفقة نقدية بقيمة 5ر4 مليون دينار (نحو 18ر3 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 56ر9 نقطة ليصل إلى مستوى 6685ر18 نقطة بنسبة انخفاض 0ر84 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 65ر08 مليون سهم تمت عبر 3254 صفقة بقيمة 27ر6 مليون دينار (نحو 93ر8 مليون دولار).

وكانت شركات (المصالح ع) و(بيان) و(م سلطان) و(إنجازات) و(فجيرة أ) الأكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (آن) و(صناعات) و(أجوان) و(الدولي) و(زين) الأكثر تداولا بينما كانت شركات (آن) و(العيد) و(قيوين أ) و(إيفا فنادق) و(كامكو) الأكثر انخفاضا.

وتابع المتعاملون إعلانا من (مجموعة المستثمرون القابضة) بشان التداول غير الاعتيادي وإفصاحا من شركة (الخليج للتامين) بشان التصنيف الائتماني فضلا عن إعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع اوراق مالية (مدرجة وأخرى غير مدرجة) لمصلحة حساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

ومن الأدوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (البيع على المكشوف) وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة أقل بالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة أيضا (صفقات المبادلة) وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة باخرى مدرجة تتم بين طرفين مباشرة سواء من الشركات او الأفراد كما تتضمن (عرض الشراء) إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من أسهم اي شركة مدرجة.

على جانب اخر أعلنت بورصة الكويت انتهاء الفترة المحددة لإفصاح الشركات المدرجة في السوق عن بياناتها المالية المرحلية تطبيقا للفقرة (أ) من المادة (1-15) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج).

وقالت البورصة في إعلانها المنشور على الموقع الإلكتروني إنه سيتم وقف التداول في أسهم شركات تمكين القابضة والعالمية للمدن العقارية وربم العقارية والكويت للمشاريع الصناعية واجوان الخليج العقارية إذا تاخرت عن هذا الموعد بفترة تجاوزت خمسة عشر يوما.

وأسست بورصة الكويت في أبريل عام 2014 بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة السوق المالية رقم 37/2013 المؤرخ 20 نوفمبر 2013 وحلت محل سوق الكويت للأوراق المالية وأصبحت البورصة الرسمية للكويت اعتبارا من 25 أبريل 2016.

# سهم «جنرال إليكتريك» يتراجع 7 % مع مخاوف بشأن موقفها المالي

تراجع سهم "جنرال إليكتريك" بأكثر من 7 بالمائة في مستهل تعاملات أمس الخميس، بعد تقارير شككت في موقف الشركة المالي.

وجاء هبوط سهم "جنرال إليكتريك" بعدما أفادت صحفية "وول ستريت جورنال" نقلا عن هاري ماركو الذي كشف فضيحة مخطط بونزي أن الإفصاحات المالية لـ"جنرال إليكتريك" تنسترعلى مشاكل داخل الشركة.

وتابع التقرير نقلا عن ماركو أن "جنرال إليكتريك" تعاني من نقص في رأس المال التشغلي وهو المقياس الرئيسي للسيولة، وأن موقف السيولة لديها أسوأ بكثير مما أعلنت في إفصاحاتها الدورية.

وبحلول الساعة 1:45 مساءً بتوقيت جرينتش تراجع سهم الشركة بنسبة 7.4 بالمائة عند 8.36 دولار.

وعلقت "جنرال إليكتريك" على تلك التقارير بأنها تساند تقاريرها المالية، وأنها تعمل في تقاريرها وفقا لأعلى درجات النزاهة.

وفي الربع الثاني حققت الشركة الأمريكية خسائر عند 61 مليون دولار (سنت واحد لكل سهم) مقابل أرباح بقيمة 615 مليون دولار (7 سنتات لكل سهم) في الفترة المماثلة من العام الماضي.

جنرال اليكتريك

# خسائر «إيفا» المتراكمة تصل لـ 82 في المئة من رأس مالها

أعلنت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة "إيفا" أنه تم التأشير في السجل التجاري للشركة برأس المال الجديد بعد التخفيض والبالغ 26.67 مليون دينار، وذلك لإطفاء الخسائر المتراكمة والتي تمثل 82 بالمائة من رأس المال كما في 30 يونيو السابق.

يشار إلى أن إيفا أعلنت أمس تضاعف خسائرها بواقع 29 مرة خلال الربع الثاني من العام الجاري إلى 2.04 مليون دينار، كما سجلت في النصف الأول من 2019 خسائر بقيمة 6.25 مليون دينار، بارتفاع 204 بالمائة.

وحسب بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، فبعد ارتفاع نسبة الخسائر المتراكمة إلى 85 بالمائة من رأس مال الشركة في 30 يونيو 2019، أقرت العمومية غير العادية للشركة على إطفاء الخسائر البالغة 57.29 مليون دينار، والتي تمثل 79.6 بالمائة من رأس المال قبل التخفيض كما في 31 مارس 2019.

وأشارت الشركة إلى أنها قامت بتخفيض رأس المال سيتم عن طريق استخدام علاوة الإصدار البالغة 11.97 مليون دينار، بالإضافة إلى تخفيض جزئي من رأس المال بمبلغ 45.33 مليون دينار، ليصبح رأس المال الجديد هو 26.67 مليون دينار بعدد 266.73 مليون سهم.

سوف يظهر أثره بعد التأشير في السجل التجاري ومن المتوقع في الربع الثالث من 2019.

وكان الرئيس التنفيذي للشركة، صالح السلمي أعلن أن الشركة بعد قيامها بإجراءات إطفاء لخسائرها المتراكمة تكون قد تخلصت من أعباء الخسائر.

# 3 عوامل ترتفع بالأرباح الفصلية لـ «البريق القابضة» 74 في المئة

قفزت أرباح شركة البريق القابضة خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 73.8 بالمائة على أساس سنوي، بدعم 3 عوامل، وذلك وفق بيان لبورصة الكويت أمس الخميس.

وسجلت البريق خلال الثلاثة الأشهر المنتهية في 30 يونيو السابق أرباحا بقيمة 621.96 الف دينار (2.05 مليون دولار)، مقابل 357.85 الف دينار (1.18 مليون دولار) أرباح الفترة المناظرة من 2018.

وحققت البريق أرباحاً في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 818.56 الف دينار، بارتفاع 111 بالمائة عن مستواها في الستة الأشهر الأولى من 2018 البالغ 387.89 الف دينار.

وعزا بيان الشركة نمو الأرباح إلى 3 عوامل، أبرزها زيادة في توزيعات الأرباح، وإيرادات الإيجارات، إلى جانب انخفاض في المصروفات الإدارية.

يشار إلى أن صافي الربح التشغيلي للشركة بلغ في الستة الأشهر الأولى من 2019 نحو 1.17 مليون دينار، مقابل 790.75 الف دينار في الفترة المناظرة من 2018، بارتفاع سنوي 47.4 بالمائة.

وأعلنت شركة سند القابضة تغيير اسمها إلى البريق القابضة في 25 يونيو السابق.